المصدر: المستقبل اللبنانية
التاريخ : ٢٦ مـارس ٢٠٠٥

ردا في مؤتمر صحافي على تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية

حمود: تخطت صلاحياتها وليست موثوقة وتمس بدور الدولة

عضوم: نرفض محاولات إدخال العامل السياسى بالقضائي

رأى وزيـــر الخارجيـــة والمغتربين محمود حمود ان لجنة تقصي الحقا ئق التابعة للامم المتحدة "لم يكن لها صلاحية تسمح لها بالنتائج التي توصلت اليها وفي مقدمها تكليف لجنة دولية للتحقيـــق في اغتيال الرئيس رفيق الحريـــري، واصـــفا خلاصـــات التقرير بانها "ليست موثوقة او مبنية على وثائق وادلة". واعتبر ان التقرير يشكل "مساسا بدور الدولة"، منتقدا تحميل سوريا مسؤولية في التوتر السياسي الذي سبق الاغتيال، ورافضا ربطه بالتوتر السياســـي الذي نجم عن التمديد. في حين وصف وزير العدل عدنان عضوم التقرير بانه "فني ولا يشكـــل وثيقـــة قضائية او امنية"، رافضا التشكيك والصاق التهم بالقضاء اللبناني وبالاجهزة الامنية بالتلاعب بالادلـــة. واشار الى ان القضاء اللبناني يسير سيرا صامتا في التحقيقات التي تتضمن الكثير من المعلومات التـــي لا يستطيع اعلانها، منتقدا محاولات ادخال العامل السياسي بالقضائي.

عقد الوزيران مؤتمرا صحافيا مشتركا امس ردا فيه على ما جاء في تقرير بعثة تقصي الحقائق الدولية، واستهله حمود بالقول: "لا بد لنا جميعا، في الذكرى الاربعين لاستشهاد الرئيس الراحل رفيق الحريري، من ان نؤكد ان غياب هذا الرجل العظيم، الكبير لبنانيا، والكبير عربيا ودوليا وانسانيا، انما هـــو فـــي نظرنا غياب رجل خدم وطنه وقدّم له اسمى ما يمكن ان يقدمه الانسان لوطنه الا وهو الاستشهاد فـــي سبيل الوطن. نجدد عزاءنا لعائلته ولمحبيه ولنا جميعا الذين فقدنا فيه هذه المظلة. فقدناه في لحظة يقف فيها لبنان امام منعطف خطير على استقراره وامنه ومواجهة كل ما يمكن ان يؤثر على سيادته".

واوضح ان التقرير، من خلال القراءة الاولية له "جاء وصفيا بالاستناد الى المهمة التي أسندت الى لجنة تقصي الحقائق، ومن تسميتها يجب ان نعرف ما هو مدى صلاحياتها. تقصي الحقائق قسّمها التقريـــر كما ورد في البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الامن الى ثلاثة امور: اســـباب الجريمـــة وظروفهـــا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والخلاصات او النتائج التي تتوصل اليها هذه اللجنة".

ورأى ان "هذا التقرير الوصفي، لاسيما في الجهة الامنية منه، لا يمكن اعتباره تقريـرا قضائيـا، لان للتقرير القضائي توصيف معين. والتقرير يصل الى خلاصات لم تكن موثقة او مبنية على مستندات او وثائق او ادلة تؤدي الى مثل هذه الخلاصات. وفي لم يكن لهذه اللجنة، كما ورد في تكليفها، صلاحيات تسمح لها بالوصول الى النتائج التي وصلت اليها ولا سيما الاقتراحات. هذا ليس انتقادا وانمـا تحديـد للمهام التي يجب الالتزام بها".

واعتبر ان التقرير "يشكل مساسا بدور الدولة اللبنانية التي حققت استقرارا امنيا كان موضع تقدير مـن مختلف الجهات الدولية، ولاسيما، وليس حصرا، الانتربول الذي اشار في اكثر من مناسبة الى ان الامن في لبنان مستقر بشكل يدعو الى الاعجاب، ويختلف عن الكثير من الدول التي لها في الامـن مقـدرة واجهزة وتجهيزات ليست متوافرة. مع ذلك، كان الامن في لبنان مستتبا نعمنا به على مدى ١٥ عامـا، وهذا ما افسح في المجال امام ازدهار الحياة السياسية والاقتصادية والسياحية ايضا. وقـد نعـم لبنـان بمواسم سياحية تجاوز البعض منها في العام الماضي مثلا اكثر من مليون سائح. هؤلاء مكا كانوا ليأتوا الى لبنان لو لم يكن هنالك امن واستقرار".

وقال: "لا علاقة في نظرنا لحادثة الاغتيال النكراء والمستنكرة بالمناخ السياسي الذي ورد في التقريـر وكأنه سبب لحادثة الاغتيال. لكن التقرير يشير الى فشل الدولة في تأمين الامن للمواطنين: هذا استنتاج بعيد عن الواقع ويتجاوز مهمة اللجنة".

وحول اشارة التقرير الى ان الانفجار سببه الف كيلو من مادة الـ"تي.ان.تي" موضوعة فـوق الارض، قال: "هذا يدفعنا الى الحديث عما قيل في اكثر من وسيلة اعلام وفي اكثر من مناسـبة عنـدما ذهـب البعض باندفاع كبير الى الحديث عن ظروف الجريمة. وذكر التقرير ايضا انه "على الارجـح سـيارة شاحنة مفخخة".

اضاف: "في نظر التقرير ان الاجهزة الامنية اللبنانية تتحمل المسؤولية الاساسية بسبب تقصيرها فـي ضمان الامن والحماية وتطبيق النظام في لبنان. وكما سبق ان ذكرت، فان الامن كان على مـدى ١٥ عاما مستتبا ومدعاة للاعجاب، اضف الى ذلك، وليس من قبيل المقارنة، ان ليس هناك بلد واحـد فـي العالم مهما بلغ في قدراته وامكاناته، فيه امن مطلق. انا لا ادافع عن التقصير، ولكن الامن المطلق غير موجود في هذا العالم، ولا يمكن على الاطلاق الحؤول دون وقوع جرائم امنية او غير امنية، والامثلـة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

على ذلك كثيرة. يكفي ان نتذكر ان الدولة العظمى او الاعظم جرى فيها مـــا جـــرى في نيويـــورك وواشنطن في احداث ١١ ايلول. وكذلك لا ننسى ما حدث في مدريد وغيرها بالرغم من كل الاجراءات والاحتياطات التي تتخذها الاجهزة الامنية، وهي من دون شك حريصة، كما نحن، على امن مواطنيها".

وحول تحميل التقرير الحكومة السورية المسؤولية الاساسية عن التوتر السياسي الذي سبق الاغتيـــال، قال: "الحكومة السورية قادرة على الاجابة عن هذا الموضوع، لكن القول ان الامر حـــدث لان هنالـــك توترا سياسيا نتج عن التمديد او غير التمديد، اقول ان التوتر بدأ عندما بدأت الاشارات تأتي من الخارج عن قرار سيصدر عن مجلس الامن أعطي فيما بعد الرقم ١٥٥٩. وهذا القرار هو الذي دفع بـــالاجواء الى التجاذب السياسي بين مختلف شرائح المجتمع اللبناني السياسي. نحن بلد ديموقراطي، وحريصـــون على المؤسسات، ونحن في بلد نغتبط عندما نرى موالاة ومعارضة. هذه من طبيعة النظام الديموقراطي الذي نتمسك به ونؤمن به".

واذ اكد امكان ان يكون هناك ثغرات، اعتبر ان "التجاذب السياسي ليس جديدا على لبنـــان، بـــل كـــان موجودا قبل حادث الاغتيال، وعلى مدي ١٥ عاما على الاقل، لاسيما على ابواب استحقاقات دستورية منها التمديد لفخامة الرئيس من جهة، ومنها الانتخابات ايضا".

وردا على سؤال حول موقف الحكومة اللبنانية من تشكيل لجنة تحقيق دولية، أكد استعداد بلاده للتعاون مع كل الجهات التي يمكن ان تصل الى الحقيقة في جريمة الاغتيال باعتبارها مطلبا لبنانيا لتوضيح مـــا جرى وكشف الحقيقة ووضع حد للاتهامات الظالمة. وقال: "ان الدولة اللبنانية لا تخاف الحقيقة وهـــي تسعى اليها"، لكنه حذر من الانعكاسات السلبية لاي استغلال للتجاذب السياسي على لبنان. واشار الـــى ان الامين العام للامم المتحدة كوفي انان يدرك ايضا عواقب مثل هذا الاستغلال وقد حـــذر منـــه فـــي رسالته الى مجلس الامن.

وحول توقعاته في تشكيل لجنة تحقيق دولية، دعا الى انتظار التوصية التي سيتخذها مجلس الامن بعدما يطلع على تقرير لجنة تقصي الحقائق، مؤكدا "ان لبنان سيرحب باي وسيلة تؤدي الى الحقيقة وتوضـــح ما جرى لان في ذلك مصلحة للبنان وللبنانيين ولوضع حد للاتهامات".

عضوم

من جهته، أكد عضوم ان السلطات القضائية اللبنانية ساهمت بصورة جدية في تسهيـــل مهمـــة اللجنـــة الدولية بحيث تجاوزت المساعدة اطار التقصي المحدد للجنة الدولية. ووصف اتهامات المعارضة بـــان التحقيق القضائي اللبناني لايقوم بواجبه في جريمة اغتيال الحريري بانه "اتهام خطير ولا يمكن القبـــول به"، محذرا من انه "في حال استمرار حملات التشكيك المركزة بقدرات القضاء اللبناني فانه لا يمكـــن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الوصول الى نتيجة".

ورأى ان التقرير "فني وليس وثيقة قضائية بحيث خلص الى استنتاجات سياسية وتقنية واستنتاجات شخصية"، رافضا الكشف عن المراحل التي قطعها تحقيق القضاء اللبناني في جريمة اغتيال الحريري. واشار الى انه لن يكشف عن اية تفاصيل مهما تصاعدت الحملات السياسية المشككة بالتحقيق وبالقضاء، معتبرا ان "التشكيك وصل الى حد التجريح بينما الجميع يعلم ان الجريمة المنظمة من مثل جرائم الاغتيال ليس من السهل الوصول الى نتائج فيها.

ونفى الاتهامات بان احد الضباط قام بالقاء قطع من سيارة من نوع "ميتسوبيتشي" في مكان الانفجار لتضليل التحقيق، وقال: "تم بالفعل العثور على قطع من سيارة ميتسوبيتشي وتم فحصها بمعرفة الشركة المصنعة وباشراف لجنة تقصي الحقائق وقد اثبت الفحص ان تناثر اجزاء هذه القطع قد تم بفعل التفجير وليس بفعل اي شيء آخر"، مشيرا الى انه تم العثور ايضا على قطع من هذه السيارة في البحر بالقرب من مكان الانفجار وقد تم استخراجها بواسطة غواصين تابعين للجنة تقصي الحقائق الدولية وآخرين لبنانيين.

واكد "ان القضاء اللبناني ليس لديه اي غضاضة في الاستعانة بخبرات دولية، وقد طلب بالفعل من الحكومة السويسرية الاستعانة بخبراء في المتفجرات لكنها وبعدما وافقت على الطلب ابدت اعتذارها عن تلبيته، وذلك بعد ان اتصل احد اطراف المعارضة اللبنانية بالسفير السويسري في لبنان وطلب منه عدم مد يد العون للقضاء اللبناني".

وحول ما اذا كان التحقيق قد توصل الى معرفة الجهة التي ارتكبت الجريمة، قال: "في القضايا القانونية لا يوجد افتراضات وانما أدلة تثبت الوقائع. والجريمة المنظمة هي من أصعب الجرائم التي يعالجها التحقيق خصوصا وانه يجري التخطيط لها على درجة كبيرة من الاحتراف بحيث يمكن التحقيق من الوصول الى نقطة معينة يصعب عليه بعد ذلك تجاوزها".

وفسّر اسباب فشل القضاء اللبناني في معرفة جرائم اغتيال وقعت منذ العام ١٨٨٩ بالقول: "ان التحقيق توصل في معظم هذه الجرائم الى معرفة الجهة التي تقف وراءها لكنه لا يمكنه توجيه الاتهام الصريح لانه لا يملك الادلة القاطعة التي تثبت الاتهام".

وأكد "ان لبنان دولة تحترم قرارات الشرعية الدولية ومن ضمن حدود القوانين الدولية، وان الحكومة اللبنانية لم تكن يوما ضد قرارات الشرعية الدولية لكن مأخذها على انتقاء قرارات معينة لفرض تطبيقها في الوقت الذي يجري صرف النظر على تطبيق قرارات أخرى".

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية